

توصيات ..

من واقع جلسات

المؤتمر الاقتصادي

مصر 2022

خارطة طريق.. لاقتصاد أكثر تنافسية

The Egyptian Economic Conference 2022

٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢



جمهورية مصر العربية
رئاسة مجلس الوزراء

أبرز التوصيات والمقترحات من واقع جلسات المؤتمر



امسح الكود

WWW.EEC2022.GOV.EG



#المؤتمرالاقتصادي_مصر_2022

المؤتمر
الاقتصادي
مصر 2022



فيما يخص السياسات المالية والنقدية

- العمل على استمرار خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي وإطالة أجل السداد، والاستمرار في تحقيق فائض أولى لتعزيز قدرة الدولة على سداد التزاماتها.
- سرعة الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- أهمية مرونة سعر الصرف ليعكس ديناميكيات السوق من العرض والطلب كأداة لامتصاص الصدمات الخارجية.
- العمل على تفعيل سوق المشتقات للعملة والعقود الآجلة كأداة تحوط ضد مخاطر تذبذب سعر الصرف.
- إصدار مؤشر للجنيه المصري مقومًا ببعض العملات لأهم الشركاء التجاريين والذهب.

تعزيز دور القطاع المالي غير المصرفي

- تفعيل برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة من خلال سوق الأوراق المالية.
- تبسيط اجراءات حصول شركات التكنولوجيا المالية على رخصة لاعتماد وتشغيل بعض الخدمات الالكترونية وذلك لتحقيق التحول الرقمي.
- تولى وزارة المالية دراسة المتطلبات الضريبية والخاصة بنشاط صناديق الاستثمار بكافة انواعها كونها آلية مهمة لزيادة اعداد المستفيدين من الاستثمار من خلالها، خلال مدة زمنية محددة.
- استصدار التعديلات على قواعد قيد الأوراق المالية بما يُمكن الشركات المُقيدة من الاستحواذ على الشركات غير المقيدة بشروط ميسرة.
- اعداد تشريع لتبسيط وتسهيل اجراءات تأسيس الشركات المالية بغرض الاستثمار في الشركات الناشئة.

في إطار تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

- **حوكمة الأصول المملوكة للدولة** حيث انه لا يمكن ان تكون الدولة مالك و مشغل و رقيب في نفس الوقت أيًا ما كان القطاع.
- توسيع قاعدة الملكية بالتركيز على التخارج **من خلال تبني الطرح بالبورصة** كأولوية ويليها زيادة رأس المال من خلال دخول مستثمر استراتيجي.
- **تعزيز دور صندوق مصر السيادي** من خلال نقل عدد من الشركات التابعة للدولة إليه.
- **تقييم التواجد في النشاط الاقتصادي وفقاً للحصة السوقية**، وليس من خلال عدد الكيانات، مع استهداف زيادة نصيب القطاع الخاص من الحصة السوقية.
- توفير آلية لتلقي شكاوى المستثمرين بجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، مع الدفع بسرعة إصدار تعديلات قانون المنافسة.
- قيام وزارة التجارة والصناعة، بالتعاون مع اتحاد الصناعات للعمل على **سرعة الانتهاء من قانون تبسيط الإجراءات الإدارية** من خلال وزارة العدل ومبادرة "إرادة".

في إطار تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

- تفعيل قرار مجلس الوزراء بعدم قيام أي جهة في الجهاز الإداري للدولة بفرض أي رسوم جديدة على المستثمرين دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء.
- قيام الهيئة العامة للاستثمار بمراجعة جميع الإجراءات والموافقات والرسوم الخاصة بالاستثمار، وإعادة هيكلتها بهدف خفض عدد الجهات المعنية وتكلفة الاستثمار.
- العمل على اطلاق حملة ترويجية للحوافز الاستثمارية التي تقدمها الدولة المصرية.
- التوسع في انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق اللوجستية وخاصة في الصعيد.
- تكليف الهيئة العامة للاستثمار بتعديل قانون الشركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

في إطار تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

- تحديد فترات زمنية للموافقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين، وفي حالة تأخر رد الجهة يعتبر ذلك موافقة ضمنية لبدء مزاولة النشاط.
- الإسراع في صرف دعم الصادرات للقطاعات المستحقة للدعم، بمجرد التقدم بالمستندات الدالة.
- التوسع في البرامج القائمة مع مؤسسات التمويل الدولية لدعم وحدة مشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام، وتعزيز دورها في تحديد المشروعات ذات الأولوية، ودعمها فنياً ومالياً.
- التنسيق مع شركاء التنمية للإعلان عن المناقصات الدولية للمشروعات التي تسهم مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية في تمويلها في الدول النامية لتيسير مشاركة القطاع الخاص المصري في تنفيذها.

الزراعة

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

4

- **إصلاح منظومة التعاونيات والاتحادات المرتبطة بالنشاط الزراعي** من خلال إصلاح هيكلية ومؤسسية ومالي وإداري بما يدعم قدرتها على القيام بدور أكبر في ملف الأمن الغذائي (تسويق تعاوني- مستلزمات إنتاج - زراعات تعاقدية إرشاد زراعي - تجميعات زراعية، الخ).
- **إيجاد خطوط نقل سريع لتمكين الصادرات الزراعية الطازجة من النفاذ إلى الأسواق المستهدفة** باعتبار هذه المنتجات سريعة التلف مع التركيز على الخطوط التي تمثل أهمية نسبية ولها وزن نسبي في حجم الصادرات الزراعية.

الصحة

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

- تسهيل إجراءات استخراج تراخيص المؤسسات الصحية، وتوحيد جهات الموافقات (نظام الشباك الموحد).
- إعطاء حوافز تشجيعية لإقامة منشآت صحية في المدن الجديدة والحدودية، مثل: (تخفيض سعر الأراضي، وتخصيص أراضٍ بحق الانتفاع، وتسهيلات في الدفع لفترات ممتدة، وتخفيض فوائد القروض والإقامة، والإعفاءات الضريبية لمدة ٥ سنوات في المجتمعات الجديدة).
- تسهيل الحصول على قروض تمويل للمشروعات الصحية خاصة في المجتمعات الجديدة بقروض ميسرة وفائدة مميزة.
- تسهيل إجراءات الشراكة مع الدولة في المستشفيات القائمة والجديدة، وذلك من خلال إدارة القطاع الخاص للمنشآت الصحية بنظام حق الامتياز.
- تشجيع القطاع الخاص على بناء وإدارة مراكز الرعاية الأولية.

التعليم

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

- **التوسع في الجامعات التكنولوجية** في مختلف محافظات الجمهورية، بحيث يتم إنشاء جامعة واحدة على الأقل بكل محافظة.
- **تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص** في بعض النماذج الناجحة؛ لتقديم الخدمات التعليمية، مثل: تجربة مدارس النيل، والمدارس اليابانية.
- **تقديم حزمة متكاملة من الحوافز الضريبية والتمويلية**؛ وذلك لتشجيع القطاع الخاص على توفير خدمات تعليمية متنوعة تتناسب مع مختلف شرائح المجتمع، خاصة الطبقة المتوسطة، وبما يراعي أهداف التنمية المكانية في المحافظات المختلفة.
- **تسهيل إجراءات ترخيص وتجديد المدارس والجامعات الخاصة والدولية.**

الكهرباء

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

- العمل على **توطين الصناعة المحلية لمدخلات مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة** (صناعة مهمات الطاقة الجديدة والمتجددة - مهمات الشبكات من محولات ومفاتيح وخلايا وغيرها على الجهود المختلفة "فائق / عالي / متوسط") **لتقليل حجم الواردات وتوفير العملة الأجنبية.**
- دراسة إدخال تعديلات على **عقود توصيل التيار الكهربائي للمصانع** بحيث تصبح **قابلة للتمويل البنكي.**
- دراسة **منح حوافز إضافية للقطاع الخاص** في مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه المشروعات.

الثروة العقارية

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

- اتخاذ إجراءات تنفيذية من شأنها **تصدير العقار عالميا** والترويج للمنتج العقاري من خلال الدولة/ القطاع الخاص، مع أهمية وضع إطار تنفيذي داعم ومحفز.
- إيجاد **منظومة جديدة للتمويل العقاري** من خلال توازن قوي العرض والطلب علي الإسكان وذلك من خلال تحفيز مشاركة القطاع الخاص في توفير وحدات الإسكان لمختلف شرائح الدخل.
- العمل على **تفعيل آليات التمويل العقاري** القائم على أن الوحدة العقارية هي الضامن وليس قدرة المواطن الائتمانية.
- **التسجيل العقاري للوحدات** وبالأخص لضبط العلاقة بين الافراد والمطور العقاري وأن يتم ذلك بشكل إلكتروني.

الاتصالات

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

4

- إنشاء منطقة اقتصادية خاصة لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية التقنية على المدى القريب. واللجوء إلى آلية القائمة البيضاء التي يتم تسجيل هذه الشركات بها.
- توفير حوافز للشركات الناشئة والمتوسطة التي لديها القدرة على عمل طفرات سريعة في مجال تصدير البرمجيات.
- إنشاء مراكز إبداع تدريب بالمحافظات مجهزة بالمعامل اللازمة والإنترنت فائق السرعة.
- توفير التمويل وزيادة الحوافز المادية والتصديرية، وإتاحة برنامج لدعم الحصول على تراخيص البرمجيات المطلوبة، على أن يتم مد برامج تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة.

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

السياحة والطيران

- **تنمية مناخ الاستثمار** في الفنادق وأساطيل النقل السياحي والأنشطة الترفيهية المختلفة، وخاصة تبسيط إجراءات الحصول على الأراضي لإقامة الفنادق.
- **توحيد الجهة الخاصة بتحصيل الرسوم** على المستثمرين في قطاع السياحة .
- **زيادة عدد مقاعد الطيران** المتاحة للوصول إلى مصر، الأمر الذي يتطلب زيادة تنافسية المطارات المصرية.
- **الإسراع بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن إصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية.**
- **تشجيع آلية الاستحواذ والإندماجات** لتحسين الاستثمار في الأنشطة السياحية.

منظومة النقل

القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

- التوسع في التصنيع المحلي للوحدات المتحركة للسكة الحديد والجر الكهربائي وقطع غيارها لخلق قاعدة صناعية يمكن الاعتماد عليها وتوفير العملة الصعبة.
- اشراك القطاع الخاص المصري والاجنبي في ادارة وتشغيل كافة مرافق النقل لنقل الخبرة وضمان تقديم خدمة جيدة للمستخدمين والمحافظة عليها، مع العمل على تعديل التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة.
- مد خطوط السكك الحديدية لدول الجوار لتعزيز التجارة البينية بين مصر وهذه الدول وتشجيع المصدرين المصريين.
- التوسع في انشاء الموانئ الجافة والمناطق اللوجستية وربطها بالموانئ البحرية لزيادة حركة التداول بالموانئ واليل زمن مكوث البضائع بالموانئ.

تطوير القطاع الصناعي

- سرعة الانتهاء من الرؤية المتكاملة لاستراتيجية الصناعة الوطنية، واستهداف بعض الصناعات ذات الأولوية وتعميق التصنيع المحلي.
- تنمية الصادرات الصناعية من خلال برامج (رد الأعباء التصديرية، تسهيل إجراءات النفاذ للأسواق الجديدة، تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري والمعارض الدولية، ...).
- تعزيز دور مبادرة أبدأ لدعم القطاعي الصناعي.
- تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي؛ بهدف تعزيز المنتج المحلي في المشروعات القومية للدولة.
- تحويل المناطق الصناعية الى مدن سكنية متكاملة، والعمل على توفير سكن للعاملين لتقليل تكلفة الانتقال للعاملين أو منح أراضي للمصانع.